مفعول لانه مشهور له بالجنة بالنص والملائكة يشهدون موته اكراما له والبغي فاعل لانه حتى عند الله
حاضر ويونة الشرع من قتل اهل الحرب مطلقا اى باى شئ قتلوه بحديدة اوغيرها كالحرق والغرق واهل
البغي وقطاع الطريق باى شئ قتلوه والواو ان بمعنى او او على من وجد منه محاربة والحال ان اثر الجراحة
او خروج الدم من عينه او اذنه او من جوفه سايلا او به اثر الحرق او من قتل مسلما ظلما او عند الحايط او البول
وكره تغسيله وتكفينه وحنطته وحمله على نعش ودفنه في مقابر المسلمين ولا يصلى عليه ولا يورث
ولا يرث ولا يحجب احدا ولا يحجب ولا يقتل به احد ولا تجب الدية في ماله بل في مال القاتل ان
لم يعف القتل موجبا للدية حتى لو قتل عمدا فصالح اولي دمه على مال او قتل ابنه فهو شهيد وفي الوقاية الشهيد هو
مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يجب بقتله مال فعلى هذا لا يكون الجنب والحايض والنفساء والصبي شهيدا واما بشرط
الجراحة فيمن وجد في المعركة ليدل على انه قتيل لا ميت وانما قال ظلما لانه لو قتل بحق رجم او قصاص لا يكون
فيكفن الشهيد ويصلى عليه بلا غسل وقالت ثلثة لا يصلى ايضا ويدفن بدمه اى مع دمه وثيابه الا ما ليس من
الكفن فينزع عنه كالفرو والحشو والقلنسوة والخف والسلاح ويزاد حتى يتم الكفن وينقص حتى يصير على سنة
الكفن ويغسل ويصلى ان قتل جنبا او حايضا او نفساء او مقتولا بالمنقل ظلما فالحق بهذه المسايل اولى
اى صار خلقا في الغادة يقال ثوب رث اى خلق بان اكل او شرب او نام او تداوى او مضى عليه وقت صلوة كاملا
وهو يعقل وذكر ما لك رحمه الله انه اذا زال العقل في هذا الوقت لا يغسل وعند محمد انه ان تخلل مكان بوتا وليلة لا يغسل
او نقل من المعركة اى من المكان الذي جرح حيا وهذا اذا حمل للتداوي فان جر برجلين بين الصفين كيلا يظن
الحيوان فليس برث او اوصى وعند محمد لا يكون رثا ثانيا وقيل هذا الاختلاف فيما اذا اوصى بامور الآخرة فلو
اوصى بامور الدنيا يغسل اتفاقا واوصى بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا والخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا
او قتل اى يغسل ان قتل في المصر ولم يعلم انه قتل بحديدة ظلما الا اذا علم انه قتل بحديدة ظلما وعرف قاتله فانه لا يغسل
خلافا لثالث فيهما او قتل بحدا او قصاصا او تعزيرا لا يغسل اى لا يغسل من قتل لبغي او قطع طريق ولا يصلى
عليه وقال ثالث فيهما يغسل ويصلى عليه وان لا يصلى على البغي اذا قتلوه في الحرب فاما اذا قتلوا بعد ما وضع الحرب
اوزارها يصلى عليه وكذلك قاطع الطريق اما لا يصلى عليه اذا قتل في حال الحرب فاما اذا اخذ بهم الامام ثم
قتلهم صلى عليه وكذلك اذا قتل بعد الحرب وحشا بغي جعلوا المقتولين بحكم المعصية وهو الدرء وانبي كل الحدود
يا دين بحكم اهل البغي في حق هذه الاحكام وكذلك حكم الواقفين الناظرين اليهم اذا اصابهم جراح او سكين
وما توا في تلك الحالة لانه يعينهم بالصياح ولو اصابهم في تلك الحالة وماتوا بعد نفر اقوام يصلى عليه وعلى
الكل

سئل الامام السرخسي انه سيل عمن قتل بالمحاربة بحكم المعصية فاجاب بانه يصلى على اهل كلا بادولا يصلى على
اهل دوارة لان في عهد السلطان كان من اهل دوارة وكان يامر اهل كلا بالمحاربة معهم فكانوا
مظلومين فيصلى عليهم وقال ابو يوسف لا يصلى على كل من قتل على متاع باخذه المحاربون في المصر بالسلاح
ومن قتل نفسه خطاء بان تاول رجلا من العدو فيضربه فاخطاه فاصاب نفسه وسلما فانه يغسل ويصلى عليه
وهذا الاختلاف واما من تعمد لقتل نفسه بحديدة بهل يصلى عليه اختلف فيه قيل لا يصلى وقيل يصلى عليه
وقيل توبة ان تاب في ذلك الوقت كذا في المغني ولما فرغ من الصلوة على الجنازة شرع في الصلوة

باب الصلوة

فيها وقال الكعبة في الصلوة صح فرض ونفل فيها اى في جوف الكعبة خلافا لمالك في
فيهما ومالك في الفرض وحده اى صح الصلوة على سطح الكعبة مطلقا سواء كان بين يديه سترة او لا وقال الشافعي
لا يصح الا ان يكون بين يديه سترة كذراع طولا وغلظ اصبع عرضا ومن جعل ظهره الى ظهر امامه فيها صح اى
صلوة بعضهم في الكعبة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز اذا لم يعتقدا مامه محظيا فان في حالة تحرم وفي ليلة
مظلمة واقتدوا بامام لا يصح صلوة من علم انه مخالف الامامه في القبلة لان عنده ان امامه مستقبل القبلة ومن جعل
ظهره الى وجهه اى وجه امامه لا يصح اقتداؤه به وفي مبسوط شيخ الاسلام يصح وان حلقوا حولها اى ان صلوا
الامام في المسجد الحرام فحلقوا الناس حول الكعبة واقتدوا يصح الاقتدا لمن هو اقرب الى امامه ان لم يكن
المقتدي في جانب الامام هذا احتراز عمن كان اقرب الى الكعبة من الامام وهو في جانب الامام حيث
لم يجز لوجود التقدم على امامه

كتاب الزكوة

هي تمليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه بشرط
قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى قرن الزكوة بالصلوة ثمانيا اى اقتدا بما ذكره الله في آي من القرآن
وبما جاء في السنة لقوله عليه السلام بني الاسلام على خمس شهادة الحديث قدم الصلوة لانها تجب على جميع المكلفين الا
قليلين بخلاف الزكوة واهي طهارة لغة والعذر المخرج من النصاب الحولي الى الفقير شرعا وقيل هي ايتاء وشرط
وجوبها اي شغل الذمة العقل في يوم كالبلوغ في سنة فلا يجب على المجنون والبلوغ خلافا لشافعي قال الشافعي تجب
على الصبي والمجنون وانما قلنا في يوم كالبلوغ في سنة حتى يدخل المجنون الذي افاق يوما في سنة الصحيح وهو
احتراز عن رواية ابي يوسف فانه يعتبر اكثر الحول هذا في الجنون العارضي اما في الاصلي بان
بلغ مجنونا فعند ابي حنيفة يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة بمنزلة الصبي اذا بلغ والاسلام فلا تجب على
الكافر فورا لحرمة فلا تجب على العبد مطلقا قنا كان او مدبرا او مكاتبا وملك النصاب وهي مايتا درهم